المشاكل الحدودية بين لبنان والكيان الصهيوني (حقل الناقورة انموذجاً)

Border Problems between Lebanon and the Zionist entity (Naqoura Field as a Model)

م.م. سارة عبد الكاظم جواد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

sarah@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١١/٢٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٣/٢

الملخص:

تعد دراسة المشاكل الحدودية من الدراسات المهمة وتأتي أهميته من معرفة أسباب النزاع بين الدول ومعرفة طرق تسوية هذه النزعات والتي تتم بطريقتين وهما القضاء الدولي المتمثل في محكمة العدل الدولية والتحكيم الدولي الذين يتم اختيارهم من قبل الأطراف المتنازعة سعياً وراء تحقيق سيادة القانون بدلاً من سيادة القوة، كما ان نزاع الحدود ينشب بين دول ذات حدود مشتركة مما يكن له أثر في تعكير صفو العلاقات الودية بين دول الجوار.

الكلمات المفتاحية: اسرائيل، لبنان، الحدود، الناقورة.

Abstract:

The study of border problems of studies of important studies and its importance comes from knowing the causes of conflict between countries and knowing the ways to settle these disputes, which are carried out in two ways, namely the international judiciary represented by the International Court of Justice and international arbitration who are chosen by the conflicting parties in pursuit of achieving the rule of law instead of the rule of force, and the border dispute erupts between countries with common borders, which has an impact on disturbing friendly relations between neighboring countries.

Keywords: Israel, Lebanon, borders, Naqoura.

المقدمة:

تلعب الحدود دوراً مهما في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، وتعد مشكلات الحدود من اهم أسباب التوتر والاحتكاك بين الدول المجاورة وتؤثر بصورة فعالة على اوضاع السكان على جانبي الحدود، قد تكون الحدود ذات تأثير إيجابي على المدن والقرى المجاورة لخطوط التماس اذا كانت العلاقات الحدودية جيدة، وقد تكون ذات تأثير سلبي اذا كانت هناك خلافات حدودية قائمة، وتشير الممارسات الدولية الى ان عملية تعين الحدود السياسية بين الدول المتجاورة تتم بوسائل متعددة منها المعاهدات والقرارات التحكيمية والقضائية الصادرة عن المحاكم الدولية وغيرها، ان مجرد التعين للحدود الدولية لا يكفي لان يضفي

على هذه الحدود طابع الثبات والاستمرارية الا اذا ترجمت واقع مادي ملموس على الطبيعة، ولا يكون ذلك الا من خلال ما يطلق عليه فقهاء القانون الدولي بعملية الترسيم، التي تقوم به خبراء بهذا الشأن تضمهم في الغالب لجان ترسيم مشتركة بين الأطراف المعنية، رغم أهمية الدور الذي تلعبه عملية الترسيم، الا انها قد تكون مصدراً لكثير من المنازعات الحدودية، وهو ما يؤيده واقع المجتمع الدولي كان ينفرد احد الأطراف بعملية الترسيم او يتجاوز الخطة المحددة له او ان العملية لا تتسم بالدقة المطلوبة وغيرها من الأسباب

ان ازدياد الاستكشافات البحرية للحقول الغازية تزايد معها تسابق دول المنطقة لتوقيع اتفاقيات التنقيب مع الشركات الأجنبية بالتوازي مع توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية فيما بين دول المنطقة لضمان مصالحها في استثمار ثرواتها ضمن حدودها الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة بها، وشهدت منطقة البحر المتوسط تصاعداً كبيراً في التوتر بين دولها، كما في التوتر الحاصل بين لبنان وإسرائيل وذلك بسبب التنافس القائم بين هذه الدول على استغلال الموارد الطبيعية وعلى راسها الغاز الطبيعي.

أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة من ان للحدود الدولية دور كبير في استقرار الدول وامنها فاستقرار الدول سياسياً واقتصادياً يعتمد على حد كبير على حدودها اذ كانت واضحة ومستقرة، وليس هناك أي مناطق متنازع عليها وتستطيع الدول استثمار ثرواتها الطبيعية دون أي مشاكل.

اهداف البحث: يهدف البحث على التعرف على أسباب المنازعات الحدودية بين لبنان وإسرائيل وانواعها وأثر هذه النزعات على استقرار البلاد وأثرها على استثمار الثروات الطبيعية الموجودة في هذه البلاد وكيفية حل هذه المنازعات عن طريق التدخلات الدولية.

إشكالية البحث: تعالج الدراسة إشكالية رئيسية تتعلق بطبيعة الصراع بين إسرائيل ولبنان وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الاتية:

١. كيف واجهة الدولة اللبنانية الاطماع الإسرائيلية في بلده.

٢. كيف استطاعت لبنان ان تحصل على حقه في ترسيم الحدود البحرية عن طريق المفاوضات مع إسرائيل بواسطة الولايات المتحدة الامريكية.

فرضية البحث: يعد النزاع حول ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل أحد ميكانزمات الصراع بينهما وان حل هذه المسالة عن طريق المفاوضات يمكن ان يسهم جزئياً في تخفيف حدة الصراع.

هيكلية البحث: قسم البحث الى مقدمة وثلاث مطالب ركز المطلب الأول على مشاكل الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان وركز المطلب الثاني على المشاكل البحرية بين البلدين بينما ركز المطلب الثالث على مشكلة الحقول في منطقة راس الناقورة.

المبحث الأول: المشاكل الحدودية البرية بين لبنان وإسرائيل

حاولت الاطماع الصهيونية تحقيق أهدافها بالأساليب السياسية لتنتقل بالحلم الصهيوني الى واقع سعى الى جمع شتات اليهود الذين شردو منذ مئات السنين ولكن هذه كله على حساب العرب في فلسطين وليستقروا على ضفاف الانهار العربية مثل نهر الليطاني ذلك النهر اللبناني الذي ينبع ويسير باتجاه

البحر المتوسط داخل أراضي لبنان، وعند تتبع الخطوات التي تحققت للصهاينة نرى ان مطامع الصهيونية في تأسيس دولة إسرائيل الكبرى لم تتحقق بالكامل عندما منحت بريطانية في نيسان عام ١٩٢٠ في مؤتمر سان ريمو الانتداب على كل من فلسطين والعراق وعين هربرت صموئيل اول مفوض سامي لبريطانيا في فلسطين، كما منحت فرنسا الانتداب على كل من سوريا ولبنان، فاشتدت الضرورة لتسوية النزاع على الحدود بينهم فاقترحت فرنسا لذلك خطاً يمتد من راس الناقورة ويتجه نحو المضلة وبانياس فالشاطئ الشمالي للحولة املا بإرضاء الصهيونيين لأنه ادخل ضمن فلسطين المستعمرات اليهودية الواقعة في الجليل الشرقي الأعلى(١).

وقع الكولونيل نيو والكولونيل بول في عام ١٩٢٢ الوثيقة التي حملت عنوان التقرير الختامي لتثبيت الحدود بين لبنان وسوريه من جهة وفلسطين من جهة أخرى تطبيقا لتوصيات باريس في مؤتمر سان ريمو، وفي ٧ اذار ١٩٢٣ ابرم اتفاق بوله . نيوكومب وأصبح الترسيم معمول به وفي عام ١٩٢٤ تم تكريس هذه الحدود في محضر اقرته عصبة الأمم المتحدة (٢).

بدأ الكيان الصهيوني بتنفيذ خطة جنوب لبنان بموجب اتفاقية حسن الجوار المعقودة عام ١٩٣٢ بين الحكومتين المنتدبتين على لبنان وفلسطين، انتقلت ثلاثون قرية من الجنوب اللبناني الى سيطرة الانتداب الإنكليزي في فلسطين ومن ثم الى الحركة الصهيونية حيث انشات فيه مستعمرات يهودية. وقد بلغت مساحة الأراضي التي اغتصبتها الحركة الصهيونية في فلسطين من مالكيها من جنوب سكان لبنان بين الحربين العالميتين ٢٣ ألف دونم بالإضافة الى مساحات كبيرة من الأراضي صادرتها سلطة الانتداب البريطاني (٣).

واصل اليهود جهودهم ومساعيهم بعد صدور قرارات تقسيم فلسطين وقيام الدولة اليهودية للسيطرة النهائية على مناطق المياه ومصادرها في الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية، فتم عقد اجتماع رودس في حزيران ١٩٤٨ الذي عقد بأشراف برنادوت طلب المراقبون اليهود حقل الجليل الغربي كله من نصيب الدولة الصهيونية بالإضافة الى الجليل الشرقي على ان يضم النقب الى الدول العربية وبعد عقد اتفاقية الهدنة في رودس بين لبنان والأردن وسورية ومصر وبين اليهود جعل اليهود همهم الأول ضمان السيطرة على مصادر المياه في نهر الليطاني والأردن(٤).

وخلال حرب حزيران ١٩٦٧ اقدم الكيان الصهيوني على احتلال عدد كبير من القرى والمزارع اللبنانية، ومنذ نهاية الحرب وافقت إسرائيل على مبادى قرارات الأمم المتحدة (٢٤٢) الذي دعا الى انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من أراضي كانت محلاً للنزاع الأخير، ودور الأطراف المعنية لأنهاء حالة الاشتراك الفعلي في القتال مع الاعتراف بسيادة ووحدة الأراضي ولاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود امنة ومعترف بها(٥).

ان الجيش الصهيوني كان يستعد دائماً للقيام بعملية واسعة النطاق في الجنوب اللبناني ففي ١٥ اذار ١٩٧٨ بدا اجتياح صهيوني واسع لجنوب لبنان واطلاق على هذا الاجتياح اسم عملية الليطاني يمنا باستكمال احتلال أراضي إسرائيل في حدودها الطبيعية والتي تمتد الى ذلك النهر لتضم الجزء اللبناني من

الجليل واستمرت المعركة لمدة أسبوع ثم اضطر الكيان الصهيوني الى وقف القتال، بعد قرار مجلس الامن رقم (٢٢٥)القاضي بوقف اطلاق النار في الجنوب اللبناني تمهيداً لأرسال قوات طوارئ دولية اليه، تشرف على انسحاب الجيش الصهيوني من المناطق التي احتلتها واعادتها الى السيطرة اللبنانية[٦].

وكان من مصلحة إسرائيل أبعاد المقاومة الفلسطينية عن لبنان وإقامة حزام في الجنوب اللبناني يحفظ أمن الجليل وكان من مصلحة إسرائيل تقسيم لبنان لإقامة سلسلة من الدويلات الطائفية في الشرق الاوسط[٧]، وان هذا الاجتياح مكن إسرائيل من تعزيز سيطرتها على نبعي لوزاني والحاصباني لزيادة مستوى تدفق المياه إلى نهر الاردن[٨].

إن نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في تقوية مركزها وتدعيم قواتها العسكرية في لبنان، خاصة في منطقة الجنوب القريبة من حدود التماس مع القوات الإسرائيلية من ناحية ونجاحها في تحقيق المزيد من المكاسب السياسية على الساحة الدولية من ناحية ثانية، أدى إلى تصاعد المقاومة العربية لقوى الاحتلال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ٠لذلك بدأت القوات الإسرائيلية بعملية الاعداد لغزو لبنان وذلك بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية وأخرج القوات السورية وفرض معاهدة سلام "إسرائيلية" _ لبنانية على الطريقة الإسرائيلية وفي الوقت ذاته قامت الحكومة الإسرائيلية على كسب تأييد الإدارة الأمريكية واقناع الرئيس (ريغان) ووزير خارجيته آنذاك (ألكسندرهيغ) بأن نجاح تلك العملية من شأنه فتح أبواب الشرق الاوسط لدخول النفوذ الامريكي وخروج النفوذ السوفيتي، وبالتالي ضمان مصالح أمريكا في المنطقة العربية[٩].

وبالنسبة لإسرائيل فإن الحدود الدائمة هي تلك التي تحتوي قيمة استراتيجية، فاجتياحها للبنان في عام ١٩٨٢ هو نتيجة للأمن المائي وتستمر "إسرائيل" في احتلالها لجنوب لبنان بهدف ابقاء سيطرتها على مياه الليطاني وان هذا الاجتياح سمح لإسرائيل بالاستيلاء على البينات المائية عنده دخولها بيروت وبالسيطرة على الليطاني السفلي وخزان القرعون ثم إقامة الحزام الأمني الحالي[١٠].

انسحب الجيش "الاسرائيلي" في ٢٩ أيلول ١٩٨٢ بموجب اتفاقية عقدت بين الطرفين والتي نصت على انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وتزامن انسحاب القوات "الإسرائيلية" مع انسحاب القوات السورية والفلسطينية، واعتبار المناطق اللبنانية المحاذية لحدود "إسرائيل" وبعمق ٥٠كلم تقريبًا منطقة أمنية تخضع لأشراف قوات "إسرائيلية" ولبنانية مشتركة[١١].

اندلعت الحرب بين "إسرائيل" ولبنان في ١٢ تموز ٢٠٠٦ حيث أوقع مجاهدو حزب الله دورية "إسرائيلية" في كمين على الحدود اللبنانية الفلسطينية، واسرو جنديين "إسرائيليين" وقتلوا ثلاث جنود آخرين، وكانت عملية الخطف تخطيط من قبل حزب الله من أجل تبادل الأسرى مع الكيان "الاسرائيلي"، وبما ان الكيان كان ينتهك بشكل مستمر الخط الأزرق الذي يفصل لبنان عن الأراضي المحتلة، فقد اتخذت "إسرائيل" قرار الحرب على حزب الله بذريعة إطلاق سراح الجنود "الإسرائيليين"، واستمرت الحرب (٣٣) يوماً سماها "الإسرائيليون" حرب لبنان الثانية بينما اطلق عليها حزب الله تسمية الوعد الصادق[١٢].

تصاعد الموقف في منطقة مزارع شبعا في الجنوب اللبناني، تقع مزارع شبعا على الحدود بين لبنان وهضبة الجولان التي كانت تشكل الحدود اللبنانية السورية قبل حرب حزيران ١٩٦٧ واليوم هي الحدود بين لبنان والجزء المحتل من الجولان من قبل "إسرائيل" ويمر الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة عام ٢٠٠ على جبل السماق، وشمال جبل قمة روس، إذ يبقى معظم مزارع منطقة شبعا ٢٥كم مربعا تقريبًا جنوبا له [١٣].

كان هدف المقاومة الوطنية تحرير مزارع شبعا وتبادل الأسرى والحصول من إسرائيل على خريطة الألغام في لبنان، وإثبات قدرة المقاومة اللبنانية على ردع إسرائيل ضد اي اعتداء لها على لبنان، وأن قرار (١٧٠١) لم يحسم موضوع مزارع شبعا وذلك لان الأمم المتحدة كانت تعتبر مزارع شبعا خارج نطاق قرار (٤٢٥) الخاص بانسحاب إسرائيل من لبنان بعد اجتياحها لبنان في عام ١٩٧٨، وانها مشمولة بالقرار رقم (٢٤٢) الخاص بالأرضي المحتلة من إسرائيل عام ١٩٧٦، عادت لبنان الان لتضع مزارع شبعا على جدول أعمال الامم المتحدة وطلب مجلس الأمن في قراره رقم (١٧٠١) من الأمين العام تقديم تقرير حول الحدود اللبنانية _ السورية بما فيها مزارع شبعا خلال مدة شهر لكن الولايات المتحدة لم تعطي صيغة واضحة لمزارع شبعا[١٤].

وعلى الرغم من مطالبة لبنان ممارسة السيادة على عموم هذه المنطقة فلم تفرض الامم المتحدة الانسحاب الاسرائيلي منها لاعتبارها جزء من المناطق السورية الخاضعة لسيطرة الإسرائيلية حسب اتفاق فك الاشتباك بين سوريا و"إسرائيل"، علما ان شبعا تابعة لمنطقة العرقوب وتمتاز بموقع جغرافي استراتيجي، باعتبارها حلقة وصل مع المستوطنات "الإسرائيلية" الشمالية والجولان[١٥].

ومن الأراضي المتنازع عليها أيضا بين لبنان وإسرائيل هي مرتفعات الجولان للبنان التي استحوذت عليها الحكومات اللبنانية السابقة وطلبت من سوريا نقلها، ويبدو ان الرعايا اللبنانيين يمتلكون اصولا في هذا الشريط الضيق وقد جرت المحادثات السورية اللبنانية قبل حرب حيران ١٩٦٧ لكن الاراضي بقيت تحت سيطرة الولاية السورية الا ان احتلتها القوات "الإسرائيلية" في حزيران ١٩٦٧[١٦].

تمكنت القوات السورية من اجتياح مرتفعات الجولان في حرب ١٩٧٣، ويعتبر مبدأ الاحتفاظ بمرتفعات الجولان، امر لا يمكن التنازل عنه ضمن اي تسوية سياسية وتمكنت إسرائيل من إعادة احتلال الهضبة، باشرت السلطات الاستيطانية في تهيئة الاراضي لإقامة نقاط استيطانية، وتمكنت "إسرائيل" من توطين عشرات الالف من السكان اليهود، بالنظر لقرب هذه المستوطنات من التجمعات اليهودية في المنطقة الشمالية[١٧].

أقام حزب في شهر تموز ٢٠٢٣ موقعين عسكريين في منطقة كفر شوبا الجنوبية متجاوز الخط الأزرق عند مزارع شبعا وشهدت الحدود توغلات متبادلة بين الجيش "الاسرائيلي" والحزب في مناطق حدودية متنازع عليها، مما اعاد موضوع ترسيم الحدود إلى الواجهة من جديد، طلبت "إسرائيل" من لبنان بإزالة الخيام وانه ستستخدم القوة العسكرية لأخلاء الموقعين، ولكن لبنان رفضت الطلب وصرحت على لسان وزير الخارجية عبدالله بو حبيب بأن تريدهم ان يتراجعوا من شمال الغجر التي تعتبر أرضا لبنانيه[١٨].

صرح رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي بأن لبنان أبلغ الامم المتحدة استعداده لترسيم الحدود الجنوبية مع "إسرائيل" على طول الخط الأزرق وأن الخيمتين موجودتين على أرض لبنانية والمطلوب من المجتمع الدولي الزم "إسرائيل" تطبيق القرار (١٧٠١) والانسحاب من الشطر الشمالي لقرية الغجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا، وأكد امين عام حزب الله (حسن نصر الله) ان الغجر أرض لبنانية أعاد العدو احتلالها معتبرا ان مسؤولية إعادتها للبنان تقع على عاتق الدولة والمقاومة والشعب[١٩].

أقام حزب الله مظاهرات حاشدة في منطقة الغجر ومزارع شبعا، تخللتها محاولات لتجاوز الخط الأزرق، وتصاعد حدة التوتر بين الطرفين في أعقاب بناء حاجز "اسرائيلي" حدودي في الجزء الشمالي من قرية الغجر في جنوب شرق لبنان، لقد انتهجت "إسرائيل" مجموعة من الوسائل للضغط على حزب الله لتفكيك خيامه منها استعمال القوة، وكذلك قامت "إسرائيل" بالتواصل الدبلوماسي مع فرنسا والولايات المتحدة من أجل الضغط على الحكومة اللبنانية للضغط على حزب الله لوقف نشاطه على الحدود، فقد قام حزب الله بإزالة واحدة من الخيام وابقى على الآخر وتراجعت محاولات تجاوز الخط الأزرق، ولكن ذلك لم يمنع الحزب من الحفاظ على وجوده العسكري الظاهري قرب الحدود عبر مواقع عسكرية صغيرة[٢٠].

اكدت لبنان بانها تريد نهاء ملف الحدود الذي من شأنه ان يساعد في انهاء قضية قرية الغجر الحدودية ومزارع شبعا وعملت لبنان على اقناع دول مجلس الأمن بتبني هذا البند، وقد وضعت الولايات المتحدة على عاتقه هذه المهمة حيث زارت (هوكستين) لبنان من أجل التقدم في هذا الموضوع ولكن يبدو أن إسرائيل غير معنية بتسوية الحدود في الوقت الحالي، فلم تكن المباحثات بين الطرفين سهلة أضافه خلاف حول قرية الغجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا فهناك خلاف في منطقة راس الناقورة على الساحل حيث كانت سبب خلاف رئيسي بين لبنان و"إسرائيل" حيث كان لبنان يطالب بصفته انطلاقا بريا لترسيم حدوده البحرية وسط معارضة من الجانب "الإسرائيلي" الذي يسيطر على تلك المنطقة الحدودية ويعدها جزء من أرض[٢١]. يبدو ان السلام "الإسرائيلي" اللبناني يتطلب اكثر من مجرد نقل الاراضي التي يعتبرها "إسرائيل" ملكها، بل يجب حل الخلافات القديمة المتعلقة بالمياه، إلى جانب ضرورة تأمين المساعدة "الإسرائيلية"، فيما يتعلق بإزالة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية من الاراضي اللبنانية، وستكون الاتفاقات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي والتجارة والسياحة وما شابه ذلك إلزامية، ويجب ترسيم حدود برية من البحر الأبيض المتوسط باتجاه جبل حرمون (الشيخ)، كما يجب التوصل إلى ترتيبات أمنية يجب التحقق منها، بماقي ذلك نزع سلاح حزب الله والقواعد المتفق عليها لحفظ السلام على طول الحدود[٢٢].

ويبدو انه لا يمكن لأي تسوية ان تجد حلا لجميع الاسباب المكونة للصراع العربي _ "الاسرائيلي" الذي يتصفح بأنه شمالي ذو أبعاد اقليمية وسياسة واقتصادية واجتماعية وتاريخية وغيرها مؤسس على نزعة عدائية كاملة في ذهنية الطرفين المتصارعين وعلى هذا سيبغى الصراع العربي "الإسرائيلي" صراعا مفتوحا إلى أجل غير محدود.

المبحث الثاني: المشاكل البحرية بين إسرائيل ولبنان

اولا: اهمية شرق البحر المتوسط: يشهد العالم اليوم العديد من المناطق التي تعاني من الصراعات باختلاف أسباب الصراع من منطقة إلى أخرى ومن ضمن تلك المناطق منطقة شرق البحر المتوسط، فتلك المنطقة حالياً تشهد صراعا بسبب اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط في تلك المنطقة وعلى اثر ذلك اكتسبت تلك المنطقة اهمية كبيرة لدى الدول المطلة عليه ولدى العديد من الفاعلين الدوليين مثل روسيا والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ذلك اخذت دول تلك المنطقة تسارع بتحديد حدوده البحرية وذلك لتحديد المناطق البحرية التي تستطيع الدول استغلال ما فيها من تلك الثروات المكتشفة مما ادى إلى نشوب صراع بين دول تلك المنطقة بسبب الاختلاف حول تحديد الحدود البحرية من وجهة نظر كل دولة[٢٣].

يعود تاريخ تأسيس اغلب الدول المطلة على منطقة شرق البحر المتوسط إلى القرن الماضي، وتشكل اغلب انظمتها مصدرا للتوتر في المنطقة بسب جملة من العوامل المتنوعة والمتشاركة فيما بينهم، وابرزها مشاكل الحدود البرية العالقة والارث التاريخي والثقافي والديني والصراع على الموارد المائية وعلى مصادر الطاقة الي اكتشفت مؤخرا في المياه الإقليمية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط[٢٤].

اقضت هذه البواعث والاعتبارات المهمة إلى التوقيع على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ والتي تعد دستور للبحر آنذاك، اوضحت الاتفاقية تقسيم الحدود البحرية بأنها هي وضع الحدود بين منطقتين بحريتين متشاطئتين، هذا التحديد يكون عادة نتيجة لمفاوضات بين الدول المعنية التي تخضع لأنظمة القانون الدولي للبحر، وفي حال النزاع فإن تحديد الحدود يعود إلى محكمة تحكيم اذا قبل الأطراف المتنازعون بذلك او إلى محكمة قانون البحار او إلى محكمة العدل الدولية[٢٥].

نظمت الاتفاقية تقسيم البحار إلى أربعة مناطق رئيسية هي البحر الاقليمي ويحد بحد أقصى ١٢ ميل بحري من خط الأساس وللدولة سيادة كاملة عليه، ثم المنطقة الاقتصادية الخالصة وهي منطقة واقعة وراء البحر الاقليمي وملاصقة له يحكمها النظام القانوني المقرر في هذا الجزء، وبموجبه تخضع حقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية، وانه لا يجوز ان تتجاوز هذه المنطقة في امتداد ٢٠٠ ميل بحري، ومسألة المنطقة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير وأوضح على النزعات بين "إسرائيل" ولبنان حيث لم يتوصل إلى اتفاق بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بهما[٢٦].

يحظى الغاز في شرق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة نظرا لعدة عوامل:

١. الأهمية الجيبوليتيكية للمنطقة التي تضم حوالي ٤٧% من احتياطي النفط ٤١% من احتياطي الغاز في العالم، وزاد من أهميته انفتاح البحر المتوسط على تقاطع اسيا واوروبا وأفريقيا، واتصالك بطرق التجارة العالمي عبر مضيق السويس والبسفور وجبل طارق.

٢. الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على الأسواق الخارجية.

٣. المنافع السياسية والاقتصادية والامنية التي افترض كثيرون ان الغاز سيأتي بها لدول المنطقة [٢٧].

جذبت توالي زيادة الاكتشافات للغاز انتباه القوى الدولية إلى ثروات اضافية وبؤره صراح محتملة، كما أن اكتشف الغاز في هذه المنطقة جاء مترفقا مع مشاكل متعددة لعل اهمها ان: –

١. معظم دول شرق البحر المتوسط لم تكن جاهزة لاستثمار الثروات قبال سواحلها.

٢. غالبا ما كان الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقول معلقا، لكن مع الاكتشافات الضخمة أصبحت المسألة مهمة للغاية وباتت موازين القوى اكثر اهمية في المعادلة [٢٨].

يتميز الصراع على الغاز في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط بتدخل أبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية والامنية مع بعضها البعض، وهو ما يجعلها صراعا معقدا وقابلا للاشتعال ولاسيما مع كثرة اللاعبين المعنين به محليا واقليميا ودوليا ومن اهم الصراعات هي:

ثانيا: النزاع البحري بين لبنان –إسرائيل: يوجد خلاف بين لبنان و"إسرائيل" على النقطة الأولى في البر، الفاصلة بين الطرفين على شاطئ البحر في راس الناقورة، "فاسرائيل" تضع نقطة الحدود الأولى على الشاطئ إلى الشمال من النقطة التي يضعها لبنان، وفي حين تنسجم النقطة الأولى التي يضعها لبنان مع الخرائط البرية للحدود بين الطرفين، فإن النقطة التي وضعتها "إسرائيل" لا تستند إلى أي مستند قانوني، ويعد الاتفاق على هذه النقطة غاية في الأهمية، لأنه بناء عليها سيتم ترسيم الحدود البحرية الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة للطرفين[٢٩].

يعد الصراع العربي "الإسرائيلي" الأكثر اهمية على مستوى الصراعات الإقليمية في منطقة شرق المتوسط، إذ تكمن الإشكالية بين البلدين في عدم وجود اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين، إذ فشلت الجهود والمساعي التفاوضية بينهما كافة لترسيم الحدود بسبب عدم وجود الية اتفاق حول معايير التقسيم وقد بدا اهتمام لبنان في ترسيم حدودها البحرية مع "إسرائيل" يزداد بشكل كبير بعد اكتشاف كميات ضخمة من الغاز قبالة سواحلها، خوفا من الجانب "الإسرائيلي" في الاسراع باستغلال والسيطرة على الثروات الموجودة في حدودها وحقوق لبنان البحرية، باعتماد القوة او بحكم الأمر الواقع، فقد سارعت لبنان في المطالبة بحقوقها البحرية[٣٠].

أضف إلى ذلك أن "إسرائيل" ليست موقعة على معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار، وهي تعتبر ان هناك رقعة تابعة لها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي رسمها لبنان، يبلغ حجم الرقعة التي تدعي "إسرائيل" ان لها فيها حقوقا حوالي ٨٥٠ كلم ويثار الأشكال تحديدا حول المناطق ١٠، ٩، ٨ من المنطقة الاقتصادية التابعة للبنان، لاسيما المنطقة رقم ٩، حيث يعتقد ان هناك موارد طبيعية هائلة من الغاز والنفط في المقابل يرفض لبنان هذه المزاعم "الإسرائيلية"، ويعتبر استناد "اسرائيل" إلى الخط الأزرق البري في رسم حدود بحرية غير قانوني ولا يعول عليه[٣١].

يرجع سبب هذا النزاع لثغرة ارتكبتها لبنان عام ٢٠٠٧ أثناء توقيعها اتفاق مع قبرص حول تعيين حدود المنطقة الخالصة بين البلدين، حيث تم ترسيم الحدود بخط وسط مؤلف من ٦ نقاط وهنا حدث الخطأ إذ تبين الخرائط تراجع غير مدروس من الجانب اللبناني عن النقطة ٢٣ جنوب الناقورة (انظر الخريطة رقم ١) [٣٢].

خريطة رقم(١) المنطقة المتنازع عليها بين لبنان و"إسرائيل"

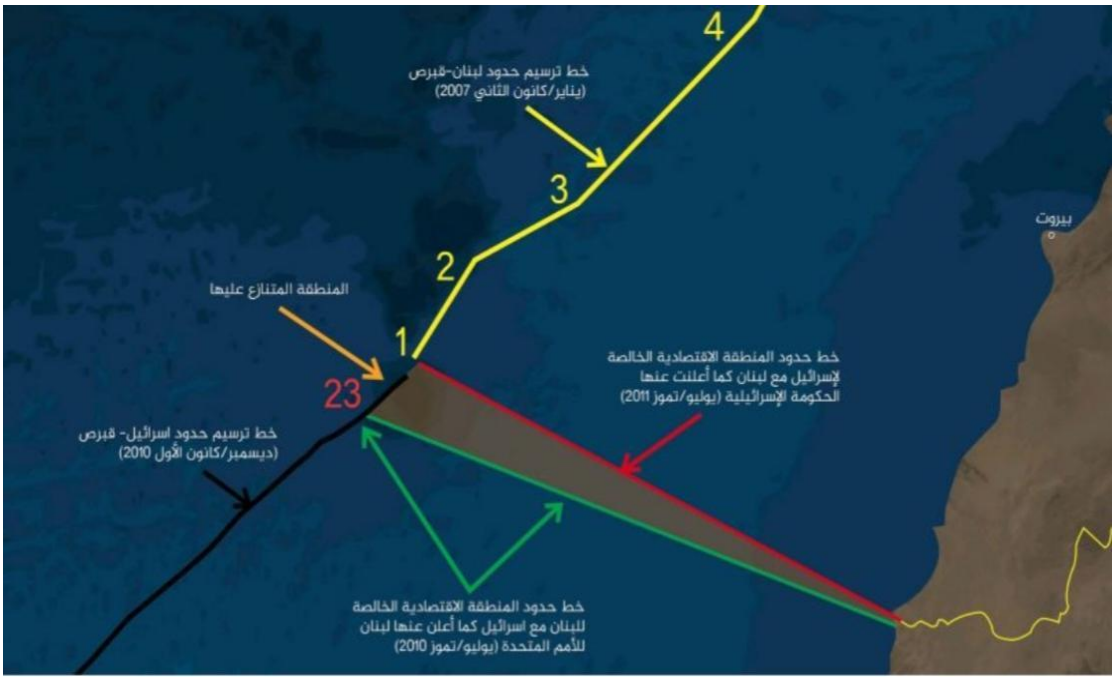

نظرا لان لبنان و"إسرائيل" وقبرص قريبة نسبيا من بعضها البعض في شرق البحر المتوسط فلا يمكن لاي من هذه الدول الحصول على منطقة اقتصادية خالصة كاملة تبلغ مساحتها ٢٠٠ميل بحري، مما يرغمهما على احتساب نقطة متساوية بينهما، لكن من الصعب حمل هذه الدول الثلاث على الاتفاق على النقطة نفسها، وقد أدركت قبرص ذلك عندما تفاوضت على المنطقة الاقتصادية الخالصة مع لبنان في عام ٢٠٠٧، حين حددت النقطة اعلى انها الطرف الجنوبي لهذا الخط. وبعد ثلاث سنوات تم تحديد النقطة ٢٣ على أنها الطرف الشمالي لحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة التي تم التفاوض بشأنها حديثا مع "إسرائيل"، وتقع بين هاتين النقطتين مثلث المياه المتنازع عليه بين "إسرائيل" ولبنان وكان احد الاقتراحات البحرية هو تقسيم هذه المساحة البحرية بنسبة ٤٥، ٤٤، حيث يكون فيها للبنان الحصة الأكبر[٣٣].

صادقت قبرص على هذا الاتفاق لكن لبنان لم تصادق وفي عام ٢٠٠٨ قرر مجلس الوزراء اللبناني تأليف لجنة لإعادة دراسة مسودة مشروع الاتفاق الموقع مع قبرص وترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية بشكل منفرد نظرا لتعذر التفاوض مع "إسرائيل" وسوريا، وادى ذلك إلى استحداث نقطة ٢٣ جنوب باتجاه "إسرائيل" والنقطة ٧ شمال النقطة باتجاه سوريا، وتم تحديدها وايداع الاحداثيات لدى الامم المتحدة في عام ٢٠١٠ [٣٤].

يعد اكتشاف الغاز في حوض ليفانت السبب الرئيسي للصراع على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل خاصة بعد ان اكتشفت إسرائيل حقولا للغاز في المنطقة القريبة من المياه اللبنانية المتمثلة بحقلي تامار وليفياثان وأن الاكتشافات تشكل فرص عظيمة وواعدة لكل البلدين، كما انها سببت خلافا حول الحدود البحرية، ذلك لان هناك تداخل في الحدود البحرية للبلدين مما

أدى إلى التنافس بينهما من أجل الوصول إلى المناطق التي يتركز بها الغاز الطبيعي[٣٥]، فالحدود اللبنانية الجنوبية تتداخل مع حدود إسرائيل الشمالية ولم يتم الاتفاق على تحديد الحدود البحرية رسميا بين البلدين والأهم من ذلك أن تصاعد الصراع يركز على تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكلاهما، لأنها تحتوي على احتياطات كبيرة من الغاز والنفط ومن وجهة نظر لبنان فان موارد الطاقة المكتشفة في المنطقة المتنازع عليها هي جزء من مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وبناء على ذلك صرحت لبنان في حالة وقوع أي عدوان على مواردها النفطية والغازية فإنه لن تبقى صامته[٣٦].

وقعت إسرائيل مع قبرص في عام ٢٠١٠ اتفاق لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل، لم يؤثر وضع إسرائيل كدولة غير موقعة على اتفاقية قانون البحار على وضعها التفاوضي او على التوصل إلى هذا الاتفاق مع قبرص، لكن المشكلة ان الاتفاق اعتمد على واحدة من الاحداثيات الواردة في الاتفاق القبرصي– اللبناني جنوب لبنان كحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل من جهة لبنان، وادى ذلك إلى دخول إسرائيل حوالي ٨٦٠كلم داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة التي أعلن عنها لبنان سابقا[٣٧].

رفض لبنان هذا الاتفاقية وقدم اعتراضا للأمم المتحدة واعتبرها غير قانونيه وتنتهك المياه الاقليمية اللبنانية، وصل الأمر إلى قيام حزب الله اللبناني بتوجيه تهديد مباشر لإسرائيل بضرب سفنها ومنشأتها القائمة بأنشطة التنقيب البحرية اذا تعدت إسرائيل على المياه اللبنانية[٣٨].

قامت إسرائيل خلال دورات مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار إلى التأكيد على ضرورة الفصل بين فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة ونضريه الجرف القاري، حيث قامت كل من إسرائيل ولبنان بتسليم مطالب للأمم المتحدة من أجل ترسيم حدود مناطقها الاقتصادية الخالصة[٣٩]، فعينت الولايات المتحدة المبعوث الخاص فريد يريك هوف، للقيام بمهام الوساطة بين الطرفين والمساعدة على التوصل إلى حل للخلاف بينهما، اقترح هوف تقسيم المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، وذلك بنسبة ثلثين لصالح لبنان وثلاث لصالح إسرائيل[٤٠]، لكن رفضت إسرائيل خطة الولايات المتحدة التي تقضي برسم خط ازرق بحري داخل المنطقة المتنازع عليها لاحتواء التوتر بين الطرفين، ان وجود احتياطيات محتملة كبيرة من الغاز في هذه المنطقة زاد من حدة التوتر بين الطرفين[٤١].

وقعت كل من إسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا في عام ٢٠١٧ على اتفاق مبدئي للتحضير لإنشاء خط أنابيب بطول ١٩٠٠كم لنقل الغاز من الحقول في حوض شرق المتوسط لدول جنوب شرق أوربا، بتكلفة تصل إلى ٧مليارت دولار من اجل إنجازه عام ٢٠٢٥ لتزويد الاتحاد الأوربي بكميات تصل إلى ١٦ مليار متر مكعب في العام الواحد [٤٢].

قام رئيس الوزراء السابق سعد الحريري بزيارة تركيا في عام ٢٠١٨ تزامنت مع تهديدات وزير الدفاع الإسرائيلي للبنان عقب الإعلان عن الاستثمار النفطي في المنطقة البحرية (بلوك ٩) المتنازع عليها مع إسرائيل في إشارة إلى تقارب تركي لبناني بشأن الغاز مقابل التحالف الرباعي [٤٣].

شرع لبنان في عمليات التنقيب في منطقة الاقتصادية الخالصة على الرقم من النزاع القائم مع دول جواره، وقد علق وزير الدفاع الإسرائيلي على قيام لبنان بمنح ثلاث شركات اجنبية رخصا للتنقيب عن النفط والغاز بانه تحدي سافر وعمل استفزازي، وردت الحكومة اللبنانية بسلسلة من التصريحات شديدة اللهجة تدافع فيها عما تعتبرها حقها، فضلا عن اعلان حزب الله انه سيتصدى لأي اعتدى على الحقوق اللبنانية، ومواجهة الاطماع الإسرائيلية في ثروات لبنان ومياهه وارضه [٤٤].

لم تتوصل لبنان وإسرائيل بشأن ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخاصة لكل منهما، تقع بعض رواسب الغاز على جانبي سواحل الدولتين، وحتى الآن لا يوجد اتفاق على من يملك هذه الموارد.

المبحث الثالث: حقل الناقورة انموذجا (حقل كاريش)

يقصد بحقل الناقورة هي منطقة راس الناقورة وتحتوي على أكثر من حقل والحقل الأهم فيها هو "حقل كاريش" يقع هذا الحقل في المياه الاقليمية بحوض البحر الابيض المتوسط، ويبعد ١٠٠كلم عن السواحل الإسرائيلية، وحوالي ٧٥كلم عن ساحل حيفا، ووفق وزارة الطاقة اللبنانية فإن الحقل يبعد نحو ٤كلم فقط عن حدودها مع إسرائيل ويقع في البلوك رقم ٩، وتقدر مساحة الحقل بنحو ١٥٠كلم مربع(انظر خريطة رقم ٢) [٤٥].

خريطة رقم (٢) الحدود البحرية المتنازع عليها بين لبنان واسرائيل

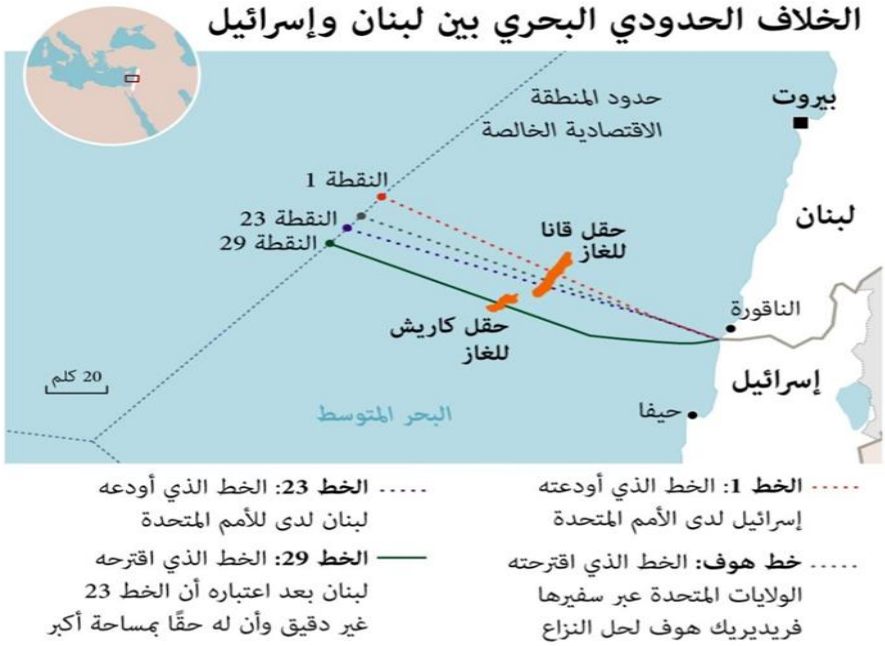

تقدر احتياطيات الغاز من الحقل ب ١٠٣ تريليون قدم مكعب، وتستخرج منه كمية كبيرة من المكثفات التي تستخدم لإنتاج الخليط الخام [٤٦]، قلص "حقل كاريش" الاعتماد الإسرائيلي على مصادر الطاقة الأجنبية، وقد يتيح تصدير الغاز الطبيعي إلى مصر والاردن والدول الأوربية اذ تعتبر إسرائيل ان نقل الغاز من حقل كاريش ومنطقة المتوسط احد أبرز الأهداف الجيوسياسية في المنطقة[٤٧].

تعاقدت شركة نوبل الأمريكية مع إسرائيل على حفر الحقل واستثماره، إذ يقع الحقل في منطقة متنازع عليها وما يترتب على ذلك من تبعيات على التزامات شركات عالمية للتنقيب على الغاز في منطقة متنازع عليها(٤٨).

سعت إسرائيل إلى فرض الأمر الواقع من خلال بدء استغلالها "حقل كاريش" المتنازع عليه من خلال توقيعها اتفاقيات لبدء التنقيب في الحقل وربطه بمنظومة الانابيب الإسرائيلية، كان استغلال الحقل مطلع العام ٢٠٢٢ وهو الأمر الذي ووجه بتهديد تصعيدي من جانب حزب الله باستهداف الحقل اذا استخرج الغاز منه دون التوصل إلى اتفاق مع لبنان(٤٩)، فقد ارسل حزب الله ثلاث طائرات بدون طيار لمنطقة استخراج الغاز وقامت إسرائيل بأسقاطها اعتبر ذلك رسالة واضحة من حزب الله بأنه قادر على الوصول إلى الحقل وتهديده، لم يقتصر الأمر على ذلك، فأمين عام حزب الله حسن نصر الله هدد مرات عديدة بالتصعيد في حالة لم يسمح للبنان بالتنقيب عن الغاز في مياهها الإقليمية، وضعت تلك التهديدات وزير الدفاع الإسرائيلي للتحذير من مغبة حرب كبيرة في حال اقدام حزب الله على استهداف منصات الغاز(٥٠).

تصاعد نفوذ حزب الله وصولا لهيمنة شبه الكاملة على قرارات الحكومة اللبنانية، فعندما بدأت العديد من الشركات العالمية البحث عن النفط والغاز في البحر المتوسط قبالة سواحل قبرص ومصر واليونان وإسرائيل لم يفكر لبنان في إمكانية الاستفادة من هذه الفرص، نضرا لان جذب هذه الشركات للبحث عن الغاز والنفط كان يستلزم تحديد الحدود البحرية للبنان مع جيرانه خاصة إسرائيل(٥١).

اولاً: موقف الأطراف من المفاوضات حول النزاع البحري: لقد أسهم التدخل الامريكي في خفض تصاعد التوتر بين لبنان وإسرائيل حيث تراجعت وتيرة التهديدات المتبادلة، وقد غير الوزير الإسرائيلي (لاندوا) المكلف بالإشراف على قطاع الطاقة لهجته وبدلات من مواصلة التهديد باستخدام القوة، اخذ يدعوا اللبنانيين للتفاوض وتغليب لغة الحوار(٥٢).

تلعب الحسابات السياسية الداخلية دورا في سعي الأطراف الثلاثة لبنان وإسرائيل والوسيط الأمريكي في استعجال التوصل إلى اتفاق ينهي ترسيم الحدود البحرية بينهما.

١. لبنانيا:- استغلت إسرائيل والولايات المتحدة أوضاع لبنان السياسية والاقتصادية الصعبة لدفعه إلى الموافقة على الدخول في مسار تفاوضي بشأن ترسيم حدودها البحرية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، فقد تعرضت لبنان خلال الفترة الأخيرة لسلسلة أزمات كبرى بدأت بسقوط حكومة سعد الحريري بعد احتجاجات تشرين الأول ٢٠١٩ وصولا إلى سقوط حكومة حسان دياب بعد الانفجار الذي هز مرفأ بيروت في اب ٢٠٢٠ أدى إلى تدمير ميناء بيروت(٥٣)، إضافة إلى ديون خارجية تصل إلى نحو ١٠٠مليار دولار دفعته إلى إعلان عجزها عن تسديد فوائدها كما تواجه قطاعاتها المصرفية والخدمية خطر الانهيار الكامل في ظل العجز عن تشكيل حكومة جديدة(٥٤)، وتنذر بدخول لبنان مرحلة جديدة من الفراغ الرئاسي، مالم يتم التوصل إلى تسوية تقود إلى انتخابات رئيس خلفا للرئيس ميشال عون، الذي تنتهي ولايته نهاية شهر تشرين الاول ٢٠٢٢، لذى تعول على القوى السياسية في لبنان سوء تلك التي في المعارضة او في السلطة على انجاز اتفاق ترسيم الحدود البحرية(٥٥).

٢. إسرائيليا:- فقد دخلت إسرائيل في صراعات مباشرة مع لبنان وتركيا وفلسطين وذلك بسبب إدراك إسرائيل اهمية الطاقة ولاسيما بعد الثورات العربية، بعد وقف امدادات الغاز المصري الذي كان يعد موردا اساسيا لمصادر الطاقة في إسرائيل، وأن اهم مؤشرات اهتمام إسرائيل بالغاز تتمثل في زيادة عدد الاستثمارات والشركات الإسرائيلية العاملة في عمليات البحث والتنقيب واستكشاف الغاز بالتعاون مع شركات امريكية خاصة في منطقة شرق البحر الأبيض، حيث تتقدمها كل من شركات(ديليك كروب، اسرامكو، وراشيواوبل) (٥٦)، إضافة إلى تأزم العلاقات السياسية الإسرائيلية مع بعض دول شرق وفي مقدمتها فلسطين بسب القضية الفلسطينية ولبنان خاصة مع الجنوب اللبناني وهو ما يفعل الصراع على الطاقة احد جوانب الصراع مع دول المنطقة ومحاوره ولاسيما مع بداية دخول الغالبية من تلك الدول في مرحلة حرجة وصعبة في مجال أزمة الطاقة(٥٧)، اضافة إلى عدم قبول تركيا لاتفاقية الترسيم الموقعة بين إسرائيل واليونان ومصر وقبرص، وهو ما يجعل إسرائيل في حالة عدم اطمئنان كامل ما دام هناك طرف قوي بحجم تركيا غير راضي عن أطر الترسيم التي تم التوقيع عليها(٥٨).

كانت إسرائيل في ذلك الوقت تعاني من حالة ارباك سياسي، بسبب الاضطرابات السياسية والتجاذبات الداخلية بين معسكر حكومة تصريف الأعمال برئاسة يائير لابيد ومعسكر المعارضة برئاسة بنيامين نتنياهو لحسم ملف انتخابات(الكنيست)، لذى يسعى كل طرف إلى ادخال مسألة ترسيم الحدود البحرية في معترك النقاش والمنافسة حول مستقبل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، وتوظيف هذا الملف كل لمصلحة باستمالة جمهور الناخبين[٥٩].

٣. الولايات المتحدة الأمريكية:- صاحب أجواء الإعلان عن ترسيم الحدود البحرية حاجة امريكية إلى مكاسب في الشرق الأوسط، مع اقتراب انتخابات التجديد النصفية، وبالتالي فإن نجاح اتفاق الغاز يمثل نقطة تحول مهمة في سياق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، من منع لاندلاع نزاع إقليمي قد يربك حسابتها ويشغلها عن اولويتها الدولية، وكذلك يمثل ارتفاعا في خطوط الدبلوماسية الأمريكية في وقت هي في أشد الحاجة فيه إلى تأكيد عدم تراجع دورها في المنطقة مع ما تتعرض له من انتقادات وعدم ترك الساحة للمنافسين للعب دور دبلوماسيا قد يفقدها تأثيرها(٦٠).

وكذلك تحاول الولايات المتحدة تعزيز الأمن الاقتصادي والاقليمي لأوروبا وإسرائيل هما حليفان استراتيجيان لأمريكا، والتحقيق عملية السلام في فلسطين وإسرائيل حاولت امريكا توظيف هذه الموارد لتحقيق عملية السلام في المنطقة وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط[٦١].

وفي الواقع ان الولايات المتحدة موجودة بقوة في المنطقة على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهي موجودة أيضا من خلال شركاتها النفطية في المنطقة، اومن خلال علاقاتها مع الدول الرئيسية التي تدور في فلكها (مصر، الاردن، إسرائيل) وهي حريصة على ان تكون حاضرة بالمشهد في ظل احتدام التنافس بين الدول الإقليمية والقوى الدولية وهي حريصة على رعاية مصالح شركاتها النفطية وتقليل الاعتماد الأوربي على الغاز الروسي، فضلا عن تكوين تكتل إقليمي من دول المنطقة الحليفة لها[٦٢].

ثانياً: دور الوسيط الأمريكي في حل المفاوضات: واجهت المفاوضات التي أبدأتها الولايات المتحدة الأمريكية العديد من العراقيل التي اعاقت التوصل إلى اتفاق من هذه المفاوضات التي قادها الوسيط الامريكي(فريد ريك هوف) في عام ٢٠١٢، وتتمحور حول اختلاف خطوط الترسيم بين البلدين، إذ وضعت إسرائيل خطأ يرسم الحدود البحرية بينها وبين لبنان بعد انسحابهم من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ وهو ما عرف بخط ١وخط العوامات، اما لبنان فاعتمدت خطأ موازيا هو الخط (٢٣) الذي رسم بمقتضاه الحدود البحرية مع قبرص عام ٢٠١١ وصدر به المرسوم الحكومي رقم ٦٤٣٣ ويحصر المنطقة الاقتصادية الخالصة في مساحة ٨٦٠كلم مربع وبينما اقترح المبعوث الامريكي هوف خطأ وسطا يقسم المنطقة الاقتصادية بالتساوي بين البلدين قوبل المقترح بالرفض وزيد عليه مطالبة لبنان بخط ٢٩ كأساس للتفاوض، مما ادى إلى زيادة المنطقة اللبنانية إلى ٢٢٩٠كلم مربع تتضمن جزء من حقل كاريش الذي تراه إسرائيل ضمن منطقتها الخاصة مما أدى إلى توقف المفاوضات التي قادها المبعوث الامريكي فريدريك هوف[٦٣].

بدأت في العام ٢٠٢٠ مفاوضات غير مباشرة بين لبنان وإسرائيل ولكن لم تثمر عن أي نتيجة، ولكن تسارع تطورات الملف مطلع حزيران ٢٠٢٢ وبعد لقاءات واتصالات بين الطرفين قدم المبعوث الامريكي(اموس هوكستين) عرضه الاخير للجانبين اللذين أعلنا تبعا موافقتها عليه وسيدخل الاتفاق حيز التنفيذ عندما ترسل الولايات المتحدة اشعارا يتضمن تأكيدا على موافقة كل من الطرفين على الأحكام المنصوص عليها في الاتفاق، كما ينبغي على كل طرف ان يقدم رسالة تتضمن قائمة بالإحداثيات الجغرافية المتعلقة بترسيم الخط البحري إلى الامم المتحدة، لتحل مكان تلك التي أرسلتها الدولتان في العام ٢٠١١ وعليه لا يحق لأي منهما مستقبلا إرسال أي مذكرة غير متفق عليها من الجهتين تتضمن خرائط واحداثيات تتعارض مع الاتفاق[٦٤].

وتوجت المفاوضات التي أجراها المبعوث الامريكي (اموس هوكستين) بمسودة نهائية، الاتفاق حاز على رضا الطرفين ووصف من جانب كل منهما على أنها انجاز تاريخي يحقق تطلعاتهما ويحفظ حقوقهما في ثرواتهما الطبيعية، وجاء التوصل إلى هذا الاتفاق على اثر ضغوط سياسية واقتصادية كبيرة على الجانبين فرضت عليهما التنازل بنسب متفاوتة عن بعض مطالبهما وشروطهما المسبقة التي كانت سببا في عدم التوصل إلى اتفاق خلال الفترة المسبقة[٦٥].

وعالجت مسودة الاتفاق الخلافات المتعلقة بخطوط ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، فنصت على ان يكون الخط الفاصل بين المنطقتين الاقتصاديتين هو خط العوامات بطول ٥كم فقط على ان يصبح الخط ٢٣ هو الخط الفاصل فيما بعد ذلك بما يضمن وجود المنطقة الامنة التي طالبت بها إسرائيل وحصولها على حقل كاريش كاملا في مقابل ذلك حصول لبنان على حقل قانا كاملا، وضمان عدم إعاقة إسرائيل لأي من الأنشطة الضرورية التي ستقوم بها الشركة التي تتولى تشغيل الحقل والتنقيب فيه[٦٦].

كما نص الاتفاق على ان تكون عائدات حقل كاريش خالصة لإسرائيل لوقوع الحقل بالكامل ضمن المياه الاقليمية الإسرائيلية، وأن يتم تقاسم عائدات حقل قانا بحيث تنال إسرائيل ١٧% هذه العائدات لوقوع

نفس هذه النسبة من الحقل ضمن المياه الاقليمية الإسرائيلية [٦٧]، وكذلك نص الاتفاق على ان تتولى عمليات التنقيب والاستخراج والتطوير من حقل قانا شركات عالمية معروفة وغير مشمولة باي عقوبات والهدف من ذلك استبعاد الشركات الروسية والايرانية وحتى اللبنانية خشية ان تكون واجهة لدول وشركات محضور التعامل معها، وجعل التنقيب من قبل شركتي(توتال الفرنسية) (واينـي الايطالية) اللتين حصلتا في العام ٢٠١٨ على عقود للتنقيب عن النفط والغاز [٦٨].

توج انجاز ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل الجهود الدبلوماسية بنضر ادارة بايدن، وقد حقق نجاح وساطة(اموس هوكستين) في اتفاق ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة لهذين البلدين المحاربين، ما عجزت الإدارة الأمريكية المتعاقبة عن تحقيقه، ووصف هوكستين الاتفاق بأنه مكسب للبنان و"إسرائيل" على حد سوء، إذ تقدم للبنان الدولة الغارقة في أزمة اقتصادية مدمرة، احتمال تحقيق إيرادات كبيرة في النهاية، في "إسرائيل" حصلت على الاستقرار والامن الشامل، واتفق رئيس الوزراء "الإسرائيلي" في ذلك الوقت(بائير لبيد) والجيش الإسرائيلي مع تقيم هوكستين[٦٩].

كان من علامات انتصار لبنان هو ان المفاوضات مع "إسرائيل" لم تكن مباشرة بل عبر وسيط، وأن تقاسم عائدات حقل قانا لن تتم بشكل مباشر بين لبنان و"إسرائيل" بل عبر شركة (توتال) [٧٠].

وبالتالي فإن الاتفاق مع لبنان يمكن أن يكون نموذجا للسلام الاقتصادي الذي يتغلب على الايديولوجيا وذهنية العداء والحواجز النفسية التي زرعتها المواجهات المستمرة بين لبنان و"إسرائيل" واجتاز العقبات الانية والمستقبلية، فإن بالإمكان استبدال التعاون الاقتصادي بالصراع العسكري، وذلك عبر اتفاقيات اقتصادية وتجارية وتعاون اقليمي يحقق مصالح كل الاطراف.

الخاتمة

تناول البحث دراسة موضوع المشاكل الحدودية بين "إسرائيل" ولبنان ومحاولة "إسرائيل" السيطرة على مساحات من الأراضي اللبنانية، مما ادى الى وقوع اشتباكات بين الطرفين لأكثر من مرة على الحدود البرية، وكذلك المشاكل حول الحدود البحرية التي أصبحت محلاً للاهتمام الدولي بعد ان تزايد الاهتمام بالثروات البحرية واكتشاف حقول الغاز في البحر المتوسط التي أصبحت احد أسباب الخلافات الدولية بين "إسرائيل" ولبنان، فأصبحت الدول تزاود عن مناطقها البحرية باعتبارها جزمن اقليمها من خلال السيادة على اقاليمها البحرية، امتد الدفاع ليشمل الثروات القومية التي تحويها المياه الإقليمية للدول ومناطقها البحرية التي أصبحت مطامع للدول المجاورة، فسعت الدول الى التذرع بالخرائط الحدودية والحقوق التاريخية للسيطرة على مناطق أصبحت مسرحاً للثروات، وتناول البحث معرفة طرق تسوية النزاعات الحدودية والتي تتم بطريقتين وهما القضاء الدولي المتمثل في محكمة العدل الدولية والتحكيم الدولي الذين يتم اختيارهم من قبل الأطراف المتنازعة سعيا وراء تحقيق سيادة القانون بدلاً من سيادة القوة، وكذلك استعرضنا الطرق السياسية التي من خلالها تم تسوية النزعات بين البلدين عن طريق المفاوضات اللبنانية " الإسرائيلية" بالوساطة الامريكية.

الهوامش:

(١) عز الدين الخيرو، الاطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، د.م، ١٩٧٧، ص ٢٣.

(٢) عصام خليفة، قصة حدود ١٩٢٣، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/fJZgP

(٣) عمر غازي المصري، الاطماع الصهيونية في جنوب لبنان دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٤، ص ١٩٧٦، ١٩٧٥.

(٤) عز الدين الخيرو، مصدر سابق، ص٤٤

(٥) لورنس ماير، إسرائيل الان صورة بلد مضطرب، ترجمة مصطفى أبرز، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧، ص ٣١٤.

(٦) غازي عمر المصري، مصدر سابق، ص ١٧٩، ١٧٨.

(٧) محمد السماك، القرار العربي في الازمة اللبنانية، د.م، ط١، ص٨٢.

(٨) راغدة جريح، الاستراتيجية المائية الإسرائيلية وقرصنة مياه الليطاني، أوراق جامعية العدد ١٦، ١٥، ١٤، السنة الخامسة، ١٩٩٨، ص ٣٦٧.

(٩) محمد عبد العزيز ربيع، الوجه الآخر للهزيمة العربية، لندن، رياض الريس، د.ت، ص٨٢.

(١٠) راغدة جريح، مصدر سابق، ٣٦٧، ٣٦٥.

(١١) محمد عبد العزيز، مصدر سابق، ص٨٩.

(١٢) علي يوسف، الدور السياسي لحزب الله في ظل المتغيرات السورية، بحث منشور، مجلة مركز بلدي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد ٢٠١٣، ٦

(١٣) سوسن مهنا، ما الحدود والنقاط المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، مقاله الكترونية نشرت في ١٧/يناير/٢٠٢٤، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/MEhLh

(١٤) خير الدين حسب، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، بحث منشور، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٣١، أيلول ٢٠٠٦، ص٧.

(١٥) سوسن مهنا، مصدر سابق.

(١٦) فريدريك هوف، لبنان وإسرائيل: ما بعد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، مقالة إلكترونية نشرت في ٢٢اكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://www.noonpost.com/45539

(١٧) عبد الرحمن ابو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، ط١٩٨١ ص ٢٨٦.

(١٨) سوسن مهنا، مصدر سابق.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) وحدة الدراسات الفلسطينية، ما بعد نصب الخيام فرض ترسيم الحدود البرية بين لبنان وإسرائيل وعوائقه، مقاله نشرت في ١٥ اكتوبر٢٠٢٣، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/nHZoA

(٢١) وحدة الدراسات الفلسطينية. مصدر سابق.

(٢٢) فردريك هوف، مصدر سابق.

(٢٣) احمد جمال الصياد وآخرين، مسار ومالات الصراع في شرق المتوسط، المركز الديمقراطي العربي، مقالة نشرت في ٣يناير ٢٠٢١ ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://democraticac.de/?p=72082

(٢٤) كريم محمد رجب الصباغ، التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، بحث منشور، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الثالث ٢٠٢١.

(٢٥) شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مكتب الشؤون القانونية، دليل تعين الحدود البحرية، ترجمة عبد الرحمن فيصل علي طه، الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٠٠٠، ١٦، ١٥.

(٢٦) عمرو عزت الحلو، تسوية منازعات المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الوسائل التقليدية والمستحدثة، بحث منشور، مجلة أكاديمية العلوم الشرقية بالشارقة، ٢٠٢٢، العدد(٣٧).

(٢٧) علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ١٩ نيسان ٢٠١٨.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود دلالات التوقيت وطريقة الإعلان، مقالة نشرت في أكتوبر ٢٠٢٠، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://linksshortcut.com/qfNNS

(٣٠) وسام علي كيطان، الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الاقليمي والدولي، بحث منشور، مجلة الآداب العدد ١٤٨، عام ٢٠٢٤، ص ٢٥٩.

(٣١) علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط، مصدر سابق.

(٣٢) سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبد الحكيم، انعكاس صراعات الغاز الجديد على الأمن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط، بحث منشور، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد ٨٢، عام ٢٠٢١، ص١٢٩.

(٣٣) سايمون هندرسون، خطوط في البحر: النزاع على الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، مقالة نشرت في ٣مايو ٢٠٢١، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/FWwCm

(٣٤) علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية: على الحدود والغاز في شرق المتوسط مقالة نشرت في. ٥ أكتوبر ٢٠٢١، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4889

(٣٥) زهراء عباس هادي، دياري صالح مجيد، موارد الطاقة وأثرها في الصراع الاقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط، بحث منشور، مجلة كلية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٤٠، عام ٢٠١٨، ص٣٨٣.

(٣٦) احمد جمال الصياد واخرون، مصدر سابق، ص٣٨٣.

(٣٧) علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية الإسرائيلية، مصدر سابق.

(٣٨) رنيم علي جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والاقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط ٢٠٠٩–٢٠١٩، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ص٥٨١.

(٣٩) كريم محمد رجب الصباغ، مصدر سابق، ص٤٨٢.

(٤٠) علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية، مصدر سابق.

(٤١) وحيد انعام غلام، هشام توفيق جمال، الغاز الطبيعي في شرق المتوسط: دراسة جيو اقتصادية، بحث منشور في المؤتمر العالمي الدولي، العاشر، جامعة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٠نيسان ٢٠١٩، ص١١.

(٤٢) احمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي خريطة الصراع بشرق المتوسط ورقة سياسية(٤٨)، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص٤٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص٤٥.

(٤٤) رنيم علي جمال الدين الغنام، مصدر سابق، ٥٨٢.

(٤٥) احمد الصباغ، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٤٦) كاريش حقل غاز متنازع عليه بين لبنان وإسرائيل، مقاله نشرت في ٩/أكتوبر ٢٠٢٢ ينظر الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

(٤٧) حقل كاريش للغاز، ينظر الموقع الإلكتروني .https://www.marefa.org

(٤٨) عون يوقع على اتفاق ترسيم الحدود البحرية لبلاده مع إسرائيل، مقالة نشرت في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63410725

(٤٩) الياس فرحات، الناقورة: حدود لبنان تخترق حقل كاريش بالقانون الدولي، مقاله نشرت في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠، ينضر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://180post.com/archives/13775

(٥٠) محمد عبد الرزاق، ارتدادات اقليمية: حسابات اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، مقاله نشرت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7721

(٥١) مهند تونتجي، حقل كاريش: ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان محور صراع داخلي اسرائيلي، مقالة نشرت في ٧ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast63410725

(٥٢) سعد عكاشة، هل ينجح اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، مقاله نشرت في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/vXwYa

(٥٣) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صالح النعامي، اكتشاف الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية

(٥٤) علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية. مصدر سابق.

(٥٥) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصدر سابق

(٥٦) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، حسابات اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل. مقالة نشرت في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/KyOKf

(٥٧) صحيفة العرب، غاز المتوسط صراع إقليمي ووسيلة لتصفية الحسابات السياسية، مقالة نشرت في ٢٥ أغسطس ٢٠١٥، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/qyMHF

(٥٨) وسام علي كيطان، مصدر سابق، ص٢٥٤

(٥٩) احمد الصباغ، مصدر سابق، ص٤٥.

(٦٠) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مصدر سابق.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) وحيد انعام غلام، هشام توفيق جمال، مصدر سابق، ص١٥.

(٦٣) حسني رشك غياض، استكشافات غاز شرق البحر المتوسط وإمكانيات تحولاته إلى وسيلة للتعاون ام مدخل للصراع على المصالح والنفوذ، بحث منشور، المجلة الدولية للتنمية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد١٧، ٢٥ يونيو ٢٠٢٥، ص٣٩.

(٦٤) محمد عبد الرزاق، مصدر سابق.

(٦٥) فرانس، ماهي اهم نقاط اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، مقاله نشرت في ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢ ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/YWWip

(٦٦) عون يوقع على اتفاق ترسيم الحدود، مصدر سابق.

(٦٧) محمد عبد الرزاق، مصدر سابق.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) عماد بوضو، اتفاق الترسيم نصر الهي ام انتصار للواقعية السياسية، مقالة نشرت في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣ ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/FwmNg

(٧٠) ديفيد سينكر، تقييم اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل - هل يضمن أمن إسرائيل ام يهدده، مقالة نشرت في ٧ آذار ٢٠٢٣، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/BxnTd

المصادر

١) عز الدين الخيرو، الاطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، د.م، ١٩٧٧.

٢) علي يوسف، الدور السياسي لحزب الله في ظل المتغيرات السورية، بحث منشور، مجلة مركز بلدي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد ٢٠١٣، ٦.

٣) سوسن مهنا، ما الحدود والنقاط المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، مقاله الكترونية نشرت في ١٧/يناير/٢٠٢٤، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/MEhLh

٤) خير الدين حسب، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، بحث منشور، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣١، أيلول ٢٠٠٦

٥) فريدريك هوف، لبنان وإسرائيل: ما بعد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، مقالة إلكترونية نشرت في ٢٢اكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://www.noonpost.com/45539

٦) عبد الرحمن ابو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، ط١٩٨١

٧) عصام خليفة، قصة حدود ١٩٢٣، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://linksshortcut.com/fJZgP

٨) وحدة الدراسات الفلسطينية، ما بعد نصب الخيام فرض ترسيم الحدود البرية بين لبنان وإسرائيل وعوائقه، مقاله نشرت في ١٥ اكتوبر ٢٠٢٣، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://linksshortcut.com/nHZoA

٩) احمد جمال الصياد وآخرين، مسار ومالات الصراع في شرق المتوسط، المركز الديمقراطي العربي، مقالة نشرت في ٣يناير ٢٠٢١ ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://democraticac.de/?p=72082

١٠) كريم محمد رجب الصباغ، التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، بحث منشور، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الثالث ٢٠٢١.

١١) شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مكتب الشؤون القانونية، دليل تعين الحدود البحرية، ترجمة عبد الرحمن فيصل علي طه، الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٠٠٠، ١٦، ١٥.

١٢) عمرو عزت الحلو، تسوية منازعات المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الوسائل التقليدية والمستحدثة، بحث منشور، مجلة أكاديمية العلوم الشرقية بالشارقة، ٢٠٢٢، العدد(٣٧).

١٣) علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ١٩ نيسان ٢٠١٨.

١٤) المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود دلالات التوقيت وطريقة الإعلان، مقالة نشرت في أكتوبر ٢٠٢٠، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://linksshortcut.com/qfNNS

١٥) عمر غازي المصري، الاطماع الصهيونية في جنوب لبنان دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٤

١٦) وسام علي كيطان، الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الاقليمي والدولي، بحث منشور، مجلة الآداب العدد ١٤٨، عام ٢٠٢٤

١٧) سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبد الحكيم، انعكاس صراعات الغاز الجديد على الأمن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط، بحث منشور، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد ٨٢، عام ٢٠٢١

١٨) سايمون هندرسون، خطوط في البحر: النزاع على الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، مقالة نشرت في ٣مايو ٢٠٢١، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/FWwCm

١٩) علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية: على الحدود والغاز في شرق المتوسط مقالة نشرت في. ٥ أكتوبر ٢٠٢١، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4889

٢٠) زهراء عباس هادي، دياري صالح مجيد، موارد الطاقة وأثرها في الصراع الاقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط، بحث منشور، مجلة كلية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٤٠، عام ٢٠١٨

٢١) رنيم علي جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والاقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط ٢٠٠٩-٢٠١٩، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

٢٢) وحيد انعام غلام، هشام توفيق جمال، الغاز الطبيعي في شرق المتوسط: دراسة جيو اقتصادية، بحث منشور في المؤتمر العالمي الدولي، العاشر، جامعة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٠نيسان ٢٠١٩

٢٣) احمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي خريطة الصراع بشرق المتوسط ورقة سياسية(٤٨)، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

٢٤) كاريش حقل غاز متنازع عليه بين لبنان وإسرائيل، مقاله نشرت في ٩/أكتوبر ٢٠٢٢ ينظر الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net :// https

٢٥) حقل كاريش للغاز، ينظر الموقع الإلكتروني https://www .marefa.org

٢٦) عون يوقع على اتفاق ترسيم الحدود البحرية لبلاده مع إسرائيل، مقالة نشرت في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63410725

٢٧) الياس فرحات، الناقورة: حدود لبنان تخترق حقل كاريش بالقانون الدولي، مقاله نشرت في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠، ينضر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://180post.com/archives/13775

٢٨) لورنس ماير، إسرائيل الان صورة بلد مضطرب، ترجمة مصطفى أبرز، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧

٢٩) محمد عبد الرزاق، ارتدادات اقليمية: حسابات اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، مقاله نشرت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7721

٣٠) مهند تونتجي، حقل كاريش: ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان محور صراع داخلي اسرائيلي، مقالة نشرت في ٧ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63410725

٣١) سعد عكاشة، هل ينجح اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، مقاله نشرت في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/vXwYa

٣٢) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صالح النعامي، اكتشاف الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية

٣٣) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، حسابات اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل. مقالة نشرت في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://linksshortcut.com/KyOKf
٣٤) صحيفة العرب، غاز المتوسط صراع إقليمي ووسيلة لتصفية الحسابات السياسية، مقالة نشرت في ٢٥ أغسطس ٢٠١٥، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/qyMHF
٣٥) حسني رشك غياض، استكشافات غاز شرق البحر المتوسط وإمكانيات تحولاته إلى وسيلة للتعاون ام مدخل للصراع على المصالح والنفوذ، بحث منشور، المجلة الدولية للتنمية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد١٧، ٢٥ يونيو ٢٠٢٥
٣٦) فرانس، ماهي اهم نقاط اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، مقاله نشرت في ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢ ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/YWWip
٣٧) عماد بوضو، اتفاق الترسيم نصر الهي ام انتصار للواقعية السياسية، مقالة نشرت في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣ ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:https://linksshortcut.com/FwmNg
٣٨) ديفيد سينكر، تقييم اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل – هل يضمن أمن إسرائيل ام يهدده، مقالة نشرت في ٧ آذار ٢٠٢٣، ينظر الى الموقع الإلكتروني الاتي:
https://linksshortcut.com/BxnTd
٣٩) راغدة جريح، الاستراتيجية المائية الإسرائيلية وقرصنة مياه الليطاني، أوراق جامعية العدد ١٦، ١٥، ١٤، السنة الخامسة، ١٩٩٨.